

تطور إدارة المخاطر المصرفية في ضوء متطلبات الرقابة المصرفية

مريم مصطفى حسين الشركسي

كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

Corresponding author email: mariam.houssein@uob.edu.ly

Received 11/05/2026 - Accepted 18/05/2026- Available online 30/06/2026

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطور إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية في ضوء متطلبات الرقابة والإشراف المصرفي في مجال إدارة المخاطر، وقد أدت التحولات الجوهرية الناجمة عن الأزمات المالية وظهور التقنيات المالية الحديثة إلى إعادة تشكيل مفهوم إدارة المخاطر المصرفية، محولة إياه من دور تقليدي قائم على الامتثال إلى وظيفة استراتيجية تسهم في تعزيز الاستقرار المالي. وقد أثرت الأطر الدولية، مثل اتفاقيات بازل، بشكل خاص على تطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر داخل المصارف، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد منهج وصفي تحليلي، استناداً إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة، التي تدعم وتؤسس الإطار النظري لفرضيات الدراسة، وتشير النتائج إلى أن المتطلبات الرقابية قد ساهمت في تعزيز رأس المال وتحسين الشفافية، ولكنها في الوقت نفسه زادت من تكاليف الامتثال وفرضت تحديات تشغيلية على المصارف، وتوصلت الدراسة بتوصيات تركز على تحقيق التوازن بين الابتكار المالي والحفاظ على الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: تطور إدارة المخاطر المصرفية، الرقابة المصرفية، بازل، الامتثال، منح الائتمان.

1. المقدمة

لطالما شكّل القطاع المصرفي ركيزة أساسية للنظام الاقتصادي، إذ لعب دوراً محورياً في حشد المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، مساهماً بذلك في النمو والاستقرار المالي. ومع ذلك، فقد أدى تطور النشاط المصرفي وتزايد تعقيد المعاملات المالية، إلى جانب الانفتاح على الأسواق العالمية، إلى ارتفاع مستوى المخاطر المصرفية وتنوعها، مما جعل إدارتها أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك اليوم (مصباح وآخرون، 2018). لذا، تواجه المصارف بيئة تشغيلية معقدة تتسم بتقلبات السوق، والابتكار التكنولوجي، وتزايد المنافسة. وقد دفع هذا الجهات التنظيمية إلى وضع أطر تنظيمية أكثر صرامة تهدف إلى حماية النظام المالي. ونتيجة لذلك، بات من الضروري دراسة كيفية استجابة المصارف لهذه المتطلبات وتأثيرها على ممارسات إدارة المخاطر. وفي هذا السياق، برزت اتفاقيات بازل بشأن الرقابة المصرفية كإطار دولي مصمم لتعزيز مرونة المصارف التجارية وتحسين قدرتها على تحمل المخاطر من خلال وضع قواعد احترازية تتعلق بكفاية رأس المال، والرقابة المصرفية، وانضباط السوق. وقد سعت العديد من الدول إلى مواءمة أنظمتها المصرفية مع هذه المعايير الدولية لضمان سلامة واستقرار النظام المالي (طهير، 2017؛ أحمد والحسن، 2003). ويعد تحديد وقياس وإدارة جميع المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية ومجالات الأعمال أساساً للإدارة السليمة. وتمثل هذه المسألة جوهرية واستراتيجية للمصارف والوسطاء الماليين، إذ تنطوي على نتائج إيجابية وبالتالي أرباح، أو نتائج سلبية وبالتالي خسائر. وقد أدت الأزمات المالية، التي كانت شديدة في أوروبا على مدى فترة طويلة بدءاً من عام 2007، والأزمات الاقتصادية المصاحبة لها، إلى انتشار القروض المتعثرة في البنوك الأوروبية (Colombini، 2015). وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية، وتحليل مدى امتثالها لمتطلبات اتفاقيات بازل، مع تقييم فعالية القواعد الاحترازية المعتمدة في الحد من المخاطر وتعزيز الأداء المصرفي، في ضوء التحولات الاقتصادية والمالية السريعة. ولقد شهد النظام المصرفي خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة لتزايد الابتكار في الأدوات المصرفية، وارتفاع حدة المنافسة، مما أدى إلى تعدد المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف، حيث عملت الجهات الرقابية المصرفية على تطوير أطر رقابية ومعايير دولية، ولاسيما اتفاقيات بازل، ومن ثم تلخيصها في عدة مبادئ بهدف تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر. ورغم ذلك، لا تزال العديد من المصارف تواجه تحديات في مواكبة متطلبات الرقابة المصرفية الحديثة وتطبيقها بفعالية ضمن نظم إدارة المخاطر، سواء من حيث كفاءة السياسات، أو ملائمة الهياكل التنظيمية، أو توفر الكفاءات البشرية والأنظمة التقنية الداعمة. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي وهو ما مدى مساهمة متطلبات الرقابة المصرفية في تطوير إدارة المخاطر المصرفية داخل المصارف؟

2. الدراسات السابقة

في السياق العربي، هدفت دراسة الرفاعي (2007) إلى تقييم واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الفلسطينية وفقاً لمعايير بازل (2)، وخلصت إلى أنه من الصعب تطبيق المناهج المتقدمة بسبب ضعف البنية التحتية وغياب أنظمة التصنيف الائتماني، مع التأكيد

على الحاجة إلى إنشاء إدارات متخصصة لإدارة المخاطر. وخلصت دراسة نجار (2013) أيضاً إلى أن المصارف التجارية العامة الجزائرية تركز بشكل أساسي على مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال، مع إغفال القليل من الاهتمام لأنواع المخاطر الأخرى، وأوصت بضرورة الانتقال إلى تطبيق بازل (2) و(3) وتعزيز أنظمة الرقابة المصرفية. كشفت دراسة ناجي (2015) عن أوجه قصور في تطبيق لوائح بازل 2 في المصارف العراقية نتيجة لنقص التدريب وعدم وضوح منهجيات قياس المخاطر. أما دراسة الشركسي (2024)، بعنوان "صعوبات إدارة مخاطر الائتمان في تطبيق اتفاقيات ومبادئ لجنة بازل"، فقد هدفت إلى تقييم أهمية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية. وباستخدام منهج استقرائي، خلصت الدراسة إلى وجود صعوبات في تطبيق مبادئ بازل، وأوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف التجارية الليبية بمعايير ومبادئ لجنة بازل، فضلاً عن جميع القوانين التي تسمح بالالتزام بمخاطر الائتمان وقياسها، مما يزيد من الحيطة والحذر. أما بالنسبة لدراسة البجراح وآخرين (2021) بهدف الكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف الإسلامي الليبي، وتحديد العقوبات والصعوبات التي تواجه المصرف والرقابة الشرعية في عملية التطوير.

على الصعيد الدولي، أكدت دراسة دراسة Tamura & Kentaro (2005) أن العوامل السياسية والمؤسسية تلعب دوراً مؤثراً في مدى التزام البنوك اليابانية بمعايير كفاية رأس المال. وبصفة عامة، أجمعت الدراسات السابقة على الأهمية العلمية المحورية لإدارة المخاطر المصرفية في سلامة الجهاز المصرفي، مع وجود اختلاف في مستوى تطبيق مقررات لجنة بازل بين الدول المتقدمة والنامية، وهي ما يبرز الحاجة إلى المزيد من الدراسات التطبيقية، خاصة في البيئة المصرفية الليبية. دراسة Cai (2024)، والتي هدفت إلى استكشاف تطور نظام الرقابة المالية في الصين بشكل معمق، مع التركيز على نموذج نظام الرقابة المالية واستراتيجيته في إدارة المخاطر. من خلال استعراض التطور التاريخي، مثل السمات الرئيسية والآلية الأساسية لنظام الرقابة المالية في الصين. وتوصلت الدراسة إلى تحول في نظام الرقابة المالية الصيني من البساطة إلى التعقيد، ومن التفرد إلى التعددية. تؤكد الدراسة على الدور المحوري لتعزيز الرقابة على رأس المال وإدارة المخاطر. كما كشفت الدراسة أن شفافية السوق والإفصاح عن المعلومات يؤثران بشكل كبير على إدارة المخاطر. ويسهم تعزيز متطلبات الإفصاح عن المعلومات وتحسين شفافية السوق في الحد من عدم تناسق المعلومات، ورفع مستوى وعي المستثمرين بالمخاطر، ودعم الأداء السليم للأسواق المالية.

معالجة مشكلة انتشار القروض المتعثرة في البنوك الأوروبية وإيجاد حلول لها، والتي لا تزال تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، لا سيما أنها أدت إلى انخفاض القروض المقدمة للاقتصاد، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأيضاً دراسة et al. Holomozenko (2024)، التي تتناول أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهها المؤسسات الحديثة، بما في ذلك المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية ومخاطر السمعة، وتؤكد على أهمية دمج إدارة المخاطر في عمليات صنع القرار. كما تشدد على ضرورة إنشاء نظام مهيكل لإدارة المخاطر يشمل تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها والتخفيف من آثارها ومراقبتها. وتؤكد الدراسة أن فعالية هذه المراحل تعتمد بشكل كبير على المهارات والخبرات المهنية للموظفين، بالإضافة إلى وجود ثقافة تنظيمية داعمة تشجع الشفافية والتحسين المستمر. كما أدت الدراسة على دور لجان إدارة المخاطر وأهمية ترسيخ ثقافة واعية بالمخاطر داخل المؤسسة. وأن الإدارة الفعالة للمخاطر لا تقتصر على تجنبها أو تقليلها فحسب، بل تشمل أيضاً اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تساهم في تعزيز مرونة المؤسسة وميزتها التنافسية في عالم أعمال متزايد التعقيد والتغير.

ما يميز هذه الدراسة عما سبق من دراسات أنه كل دراسة أخذت جانباً إما أن يكون معايير أو مبادئ الرقابة المصرفية وقامت بتحليله والدراسة عليه إلا أن دراستنا هذه أخذت هذه المعايير ومبادئ جملة واحدة وما هو حديث عنها ودراسة أثره على إدارة المخاطر المصرفية.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهميته في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية. كما تقوم بتحليل تطور إدارة المخاطر المصرفية في ضوء متطلبات الرقابة المصرفية الحديثة لذا تدرس دور الرقابة المصرفية في تحسين كفاءة وفعالية إدارة المخاطر داخل المصارف من خلال أثر تطبيق اتفاقيات بازل على أنظمة إدارة المخاطر المصرفية وتقييم مدى امتثال البنوك لمتطلبات الرقابة المصرفية ومعايير السلامة المالية (اميره، 2016؛ علي وآخرون، 2020)

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الدراسة في سعيها إلى وضع إطار عمل متكامل يساعد المصارف التجارية الليبية على تطوير إدارة المخاطر وفقاً لمعايير ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، مما يحقق العديد من المزايا للنظام المصرفي من حيث تبني أساليب جديدة لإدارة المخاطر، فضلاً عن نظام رقابي فعال، وعدم التمييز بين المصارف، وتعزيز مركزها المالي. (البجراح، 2021؛ عبد القادر، محمد، 2018)، وفيما يلي ملخص لأهمية الدراسة:

- أ. تبرز أهمية تطبيق نظم فعالة لإدارة المخاطر داخل المصارف للحد من الخسائر وتعزيز الاستقرار المالي.
- ب. تساعد إدارات المصارف على تحسين قراراتها الإدارية والمالية في ظل المخاطر المختلفة.
- ت. تساهم في دعم الجهات الرقابية في تطوير سياساتها وتعليماتها المصرفية.
- ث. تقدم توصيات عملية تساعد المصارف على الالتزام بمتطلبات الرقابة المصرفية ومعايير بازل.
- ج. تساهم في رفع مستوى الوعي المهني لدى العاملين في القطاع المصرفي بأهمية إدارة المخاطر.

5. منهجية الدراسة

وبناءً على الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم اتباع النهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال الرجوع إلى الكتب والدراسات والدوريات ذات الصلة والاعتماد عليها في صياغة فرضيات الدراسة، ثم جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى النتائج، حيث تم الاعتماد على هذين المصدرين في جمع البيانات. ويوضح نموذج الدراسة عرضاً للعلاقات بين المتغير المستقل متطلبات الرقابة المصرفية، بأبعاده (معايير ومبادئ) والمتغير التابع إدارة المخاطر المصرفية بأبعادها (تطورها، والامتثال لها) وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (1) كالتالي:



شكل 1. يبين متغيرات الدراسة المستقل والتابع لأدار المخاطر المصرفية

6. الإطار النظري

تعد إدارة المخاطر المصرفية إحدى الركائز الأساسية لضمان استقرار المصارف وطبيعتها وكفاءتها في بيئة مصرفية تتسم بتزايد عدم اليقين. وتشير المخاطر المصرفية إلى احتمالية تكبد المصرف خسائر نتيجة لتقلبات غير متوقعة تؤثر على أصوله أو التزاماته أو أدائه المالي. توجد ثلاث فئات رئيسية للمخاطر وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. تعد مخاطر الائتمان مصدراً رئيسياً للخسائر، وهي مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم تجاه خدمة ديونهم. تشمل المكونات الرئيسية لمخاطر الائتمان: التعرض عند تعثر المقترض، واحتمالية التخلف عن السداد، أو تدهور الجدارة الائتمانية، والمبالغ المستردة في حالة التخلف عن السداد. يمكن تعريف مخاطر السوق بأنها احتمالية تكبد المصرف خسائر نتيجة لتغيرات متغيرات السوق. توفر إدارة مخاطر السوق إطاراً شاملاً وديناميكياً لقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم، فضلاً عن مخاطر أسعار السلع الأساسية للمصرف، والتي يجب دمجها بشكل وثيق مع استراتيجية أعمال المصرف. تشمل المخاطر التشغيلية خلافاً في الضوابط الداخلية وحوكمة الشركات، مما يؤدي إلى أخطاء، واحتيايل، وفشل في الأداء، ومساس بمصالح المصرف، ما ينتج عنه خسائر مالية. يعد تطبيق ممارسات حوكمة الشركات السليمة بحد ذاته أداة فعالة لإدارة المخاطر (محمد وآخرون، 2020؛ مفتاح، 2007). تقع وظيفة إدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي كوحدة مستقلة، وترتبط بالهيكل التنظيمي ككل ارتباطاً وثيقاً، إذ تحصل على المعلومات الاستراتيجية من الإدارة العليا وتجمع المعلومات من كل وحدة أعمال على حدة لتحديد مستوى المخاطر، ومستويات رأس المال المناسبة لتخصيصها، وأي مشكلة حرجية تتعلق بأي منها (Colombini، 2015). انطلاقاً من هذا المفهوم، تمثل إدارة المخاطر المصرفية المتغير التابع في هذه الدراسة، إذ إنها مجموعة السياسات والإجراءات المعتمدة لتحديد المخاطر وقياسها ورصدها والتخفيف من آثارها السلبية. ويفترض أن كفاءة هذه الإدارة تعكس بشكل مباشر قدرة المصارف على الامتثال للمعايير التنظيمية الدولية. في المقابل، يمثل تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية المتغير المستقل، نظراً للمتطلبات التي تتضمنها هذه اللوائح فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وأساليب قياس المخاطر، والرقابة المصرفية، وانضباط السوق. وقد أدخلت اتفاقيات بازل الأولى والثانية والثالثة لتوفير إطار رقابي شامل يهدف إلى تعزيز متانة المصارف وتحسين قدرتها على مواجهة مختلف أنواع المخاطر (عقيل، 2002). تفترض الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطور إدارة المخاطر في المصارف التجارية ومدى الامتثال لقرارات لجنة بازل. ومن المتوقع أن يؤدي تبني أنظمة فعالة لإدارة المخاطر إلى تحسين الامتثال لمتطلبات رأس المال، وزيادة كفاءة الرقابة الداخلية، وتعزيز الشفافية والإفصاح. وبناءً على ذلك، انبثقت الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور إدارة المخاطر المصرفية وتطبيق معايير بازل في المصارف التجارية.

1.6 مفهوم وأهمية إدارة المخاطر المصرفية

إدارة المخاطر المصرفية هي عملية تحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها أو التحوط ضدها، بهدف تحقيق الاستقرار المالي وحماية حقوق المودعين والمساهمين (الزعابي، 2008؛ نجار، 2013، 2014). وتشمل هذه المخاطر كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال والمخاطر الاستراتيجية. وتكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي من خلال الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية، وحماية أصول المصارف وحقوق المودعين، مما يعزز ثقتهم في النظام المالي ويقلل من تعرض المصرف لخسائر كبيرة (العشبي، 2023؛ الوزيرة، 2018).

2.6 تطور الرقابة المصرفية

- مرت الرقابة المصرفية بعدة مراحل تطويرية تمثل استجابة للتحديات والمخاطر التي تواجهها المصارف التجارية. ويمكن تلخيص هذه المراحل على النحو التالي: (إبراهيم عبد الله، 2021؛ عقيل، 2022)
- الرقابة التقليدية: في الماضي، كان تركيز فقط على التفتيش والامتثال للوائح المحلية، مع اعتماد محدود على التحليل الكمي للمخاطر.
 - الرقابة القائمة على المخاطر: تحول التركيز إلى الإشراف القائم على تقييم المخاطر الفعلية التي تواجهها المصارف التجارية، بدلاً من مجرد فحص السجلات.
 - المعايير الدولية: شهدت العقود الأخيرة اعتماد معايير دولية موحدة، مثل اتفاقية بازل، التي أرسيت إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر ورأس المال.

3.6 اتفاقيات بازل ودورها في تطوير إدارة المخاطر

ركزت اتفاقية بازل الأولى على حد أدنى لمتطلبات رأس المال بنسبة 8% للتخفيف من مخاطر الائتمان. بينما قدمت اتفاقية بازل الثانية إطاراً ثلاثي المحاور يشمل: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والرقابة المصرفية الفعالة، والتعرض للمخاطر التشغيلية. في حين أن عززت اتفاقية بازل الثالثة متطلبات رأس المال والسيولة، مع التركيز على تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المالية، وتحسين الشفافية والإفصاح (نجار، 2014).

6.8 متطلبات الرقابة المصرفية الحديثة

أكد كل من نور الهدى راضي (2019)؛ الصالح وآخرون (2018)، أن الرقابة الحديث تتطلب إطاراً تنظيمياً واضحاً يعزز فعالية إدارة المخاطر المصرفية من خلال متطلبات رأس المال الكافية التي تتناسب مع درجة المخاطر، وأنظمة إدارة المخاطر المتقدمة التي تعتمد على التكنولوجيا، والشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير الدورية، والتقييم المنهجي من قبل السلطات الرقابية.

7. مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية العاملة في ليبيا، بما في ذلك مجالس إدارتها، بالإضافة إلى المديرين العاملين ونوابهم، ومدير إدارة المخاطر ونائبه وموظفيه، ومدير إدارة الائتمان وموظفيه ونائبه، وقد اقتصرت الدراسة على أربعة بنوك تجارية، وذلك نظراً لتعدد فروعها ووكالاتها. وفي ضوء مراجعة الدراسات النظرية والعملية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، تم اعتماد نموذج الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، لأنه أحد الوسائل المناسبة لجمع البيانات، خاصة إذا كان مجتمع الدراسة على مستوى ثقافي مناسب. تم قياس درجة الصلاحية الذاتية أو الصلاحية الإحصائية باستخدام برامج إحصائية. ومن أهم الخصائص التي يجب توافرها في أداة جمع البيانات عند كتابة البحوث العلمية هي الموثوقية. تنتج هذه الخاصية إمكانية الحصول على نتائج صحيحة وموثوقة عند استخدامها في البحث العلمي. تُعرّف الموثوقية بأنها قدرة الأداة على قياس ما صُممت لقياسه على فترات زمنية مختلفة. وللتحقق من درجة موثوقية مقياس الدراسة، تم استخدام معادلة Cronbach alpha:

$$\alpha = \frac{N}{N-1} \left(1 - \frac{\sum Q2q}{q2t} \right)$$

حيث أن:

α = معامل الثبات

N = عدد العبارات

1 = مقدار الثبات

$\sum$ = مجموع

Q2q = تباين كل عبارة

q2t = التباين الكلي للمقياس بعد جمع الدرجات

وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبتطبيق المعادلة، تم الحصول على معاملات الثبات الآتية:

جدول 2. يبين قيم معامل الثبات والصدق لمحاوَر أداة الدراسة

المحاوَر	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مبادئ واتفاقيات إدارة المخاطر المصرفية	14	0.946	0.973

بالنظر إلى الجدول السابق وبتطبيق المعادلة أعلاه، تبين أن المعاملات مرتفعة للصدق الإحصائي، لمختلف مؤشرات مقياس الدراسة، وهو ما يدل على أن أداة تجميع الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الذاتي، مما يعكس قدرة قائمة الاستبانة لقياس ما صممت من أجله. وقد تم توزيع استمارات الاستبانة على المشاركين في الدراسة والذين شملتهم عينة الدراسة خلال الفترة من 2020/9/5م، إلى 2020/11/30م، حيث تم توزيع عدد (40) استمارة استبانة على المشاركين في الدراسة وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة (36) استمارة من ضمنها (4) غير صالحة للتحليل الإحصائي، بالتالي يكون عدد الاستمارات الداخلة في التحليل (32)، والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول 3. عدد الاستثمارات الموزعة والمستردة والداخلية في التحليل

النسبة	الإجمالي		البيان
	العدد		
%100	40		الاستثمارات الموزعة
%90	36		الاستثمارات المستردة
%10	4		الاستثمارات الغير مستردة
%10	4		الاستثمارات غير قابلة للتحليل
% 80	32		الاستثمارات الداخلة في التحليل

المصدر: من اعداد الباحثة

8. تحليل البيانات الأولية للدراسة

نظرا لأهمية خصائص مفردات الدراسة كالمتغيرات الديموغرافية والوظيفية، فقد تم استخراج جداول التوزيعات التكرارية والنوعية لخصائص مفردات العينة. يبين الجدول رقم (4) المتغيرات الديموغرافية للمشاركين بالدراسة، حيث يتبين من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة هم من مصارف التجارية العامة حيث بلغت (55%)، عن المصارف التجارية الخاصة العاملة في ليبيا. كما يتبين من خلال الجدول رقم (4) أن ما نسبته (62.1%) من المشاركين هم من حملة المستوى العلمي الجامعي وما فوق الجامعي، في حين لا تتجاوز نسبة حملة أقل من الجامعي (21.8%)، مما يعني أن أغلب المشاركين في الدراسة لديهم من التأهيل العلمي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة ومن ثم الإجابة عليها بدقة، مما يعزز من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة. كما يوضح الجدول رقم (4) أن ما نسبته (27.6%) من المشاركين في الدراسة لديهم سنوات خبرة من (أقل من 5 سنوات)، وأن ما نسبته (72.4%) هم (6 سنوات وما فوق)، وهذا مؤشر إيجابي على أن المشاركين في الدراسة يتمتعون بقدر كافي من الخبرة العملية في مجال العمل المصرفي للإجابة على أسئلة الاستبانة. كما يبين الجدول (4) أيضاً أن النسبة الأكبر للمشاركين في الدراسة بنسبة بلغت تخصصين مجال المحاسبة (37.5%)، يليهم المتخصصين بمجال التمويل والمصارف وبنسبة بلغت (31.1%)، وهذا يعتبر مؤشر جيد على ملائمة البيانات حيث أن الدراسة ذات علاقة أصيلة بهذين القسمين. وبخصوص متغير الوظيفة الحالية فقد كانت نسبة (34.3%) من المشاركين بالدراسة موظف إدارة المخاطر كانت نسبة (46.6%) من المشاركين بالدراسة نائب موظف إدارة الائتمان، وكانت نسبة (3.4%) من المشاركين بالدراسة نائب موظف إدارة المخاطر، وأن نسبة (5.2%) من المشاركين في الدراسة مدير إدارة المصرف ونفس النسبة كانت لكلاً من ومدير إدارة المخاطر، ومدير إدارة الائتمان، ونائب مدير إدارة المخاطر. كما يبين الجدول (4) أيضاً أن بلغت نسبة (3.4%) لحجم راس المال المصرف الذي (أقل من 100 مليون دينار)، وأن نسبة (51.7%) لحجم راس مال المصرف الذي يبلغ (من 100 مليون الى 500 مليون دينار) وأن ما نسبته (44.8%) لحجم راس مال (أكثر من 500 مليون دينار).

جدول 4. توزيع الموظفين المشاركين في الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

15.6%	5	أقل من الجامعي	المستوى العلمي
62.1%	20	جامعي	
%21.8	7	ما فوق الجامعي	
100.0	32	المجموع	
%37.5	12	محاسبة	التخصص العلمي
%31	10	تمويل ومصارف	
%18.8	6	إدارة أعمال	
%12.5	4	أخرى	
100.0	32	المجموع	
%5.2	1	مدير المصارف	الوظيفة الحالية
%5.2	1	مدير إدارة المخاطر	
%5.2	1	مدير إدارة الائتمان	
%5.2	1	نائب مدير إدارة المخاطر	
%3.4	2	نائب مدير إدارة الائتمان	
%34.3	12	موظف إدارة المخاطر	
%46.6	14	موظف إدارة الائتمان	

100.0	32	المجموع	
27.6%	9	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة بالعمل المصرفي
12.1%	4	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
20.7%	7	من 11 إلى أقل من 15 سنة	
15.5%	5	من 16 سنة 20 سنة	
24.1%	7	أكثر من 20 سنة	
100.0	32	المجموع	
55.2%	17	عام	ملكية المصرف
44.8%	15	خاص	
100.0	32	المجموع	
3.4%	1	أقل من 100 مليون دينار	رأس مال المصرف
51.7%	16	من 100 مليون الى 500 مليون دينار	
44.8%	15	أكثر من 500 مليون دينار	
100.0	32	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثة

9. تحليل أسئلة الاستبانة الخاصة بالدراسة

في الجزء السابق، تم تحليل بيانات المشاركين في الدراسة في هذا الجزء، سيتم تحليل البيانات المتعلقة بتحديد آراء واتجاهات المشاركين في الدراسة فيما يخص مدى تطور إدارة المخاطر المصرفية الليبية في ضوء متطلبات الرقابة المصرفية. يتضمن هذا الجزء من الاستبيان محورا رئيسيا يحتوي على مجموعة من الأسئلة، كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول 5. محور الدراسة وعدد العبارات الخاصة

م	المحور	عدد العبارات
	تقوم المصارف التجارية الليبية بتطبيق متطلبات إدارة المخاطر المصرفية	14

اعتمدت الدراسة تصميمًا إحصائيًا لتحديد آراء ومواقف المشاركين فيها بشأن إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، وفقا لمبادئ الرقابة المصرفية. وقد تم ذلك من خلال استبيان مصمم خصيصا لهذا الغرض. يعتمد هذا التصميم، وهو مقياس إحصائي لتحليل المتوسطات الحسابية، على تحديد طول خانة مقياس ليكرث الخماسي (الحد الأدنى والحد الأعلى)، والذي يتكون من الإجابات التالية: (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة). صيغت جميع بنود الاستبيان بصيغة إيجابية، وتم ترجيح الإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (6).

جدول 6. توزيع الأوزان على إجابات الاستبانة

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

لذلك، يمكن تحديد المتوسط النظري لمقياس الدراسة من خلال المعادلة الشهيرة للمتوسط الحسابي، والتي هي كما يلي:

$$\text{المتوسط النظري} = \text{مجموع الأوزان} \div \text{عددها} = 15 \div 3 = 5$$

لذلك، فإن المتوسط الحسابي النظري لمقياس الدراسة هو (3)، وقد تم اعتماد هذا في هذه الدراسة، حيث اعتبر كل ما هو أكبر من المتوسط الحسابي النظري للدراسة اتجاها إيجابيا، واعتبر كل ما هو أقل من المتوسط النظري لمقياس الدراسة اتجاها سلبيا أو محايدا. تم حساب المتوسط الحسابي المرجح للاستجابات عن طريق حساب المدى بطرح أعلى قيمة في المقياس من أدنى قيمة (5 - 1 = 4)، ثم قسمة المدى على أعلى قيمة في المقياس (4 ÷ 0.80 = 0.80)، وإضافة هذه القيمة إلى أدنى قيمة في المقياس للحصول على المستوى الأول. يوضح الجدول رقم (7) ذلك.

جدول 7. يوضح مستوى المتوسط الحسابي المرجح

مدى التطبيق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المستويات	4.20-5	3.40-4.19	2.60-3.39	1.80-2.59	1-1.79

10. تحليل النتائج الميدانية المتعلقة بالدراسة

سيحدد هذا القسم آراء واتجاهات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بمدى تطور إدارة المخاطر في القطاع المصرفي التجاري الليبي في ضوء متطلبات الرقابة المصرفية، وذلك من خلال تحليل البيانات الخاصة بكل بند من بنود محور الدراسة. وبذلك، نستنتج اتجاه استجابات عينة الدراسة، وكانت الاستجابات الخاصة بكل بند على النحو التالي:

تحليل ردود المشاركين فيما يتعلق بمستوى تطور المصارف التجارية الليبية في ضوء مبادئ إدارة المخاطر. لتحقيق هذا الهدف، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للعناصر في هذا المحور على النحو التالي:

جدول 8. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة لمدى تطور المصارف التجارية الليبية في ضوء مبادئ إدارة المخاطر

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتبة	المستوى
1	يوجد في المصرف قسم مستقل لإدارة المخاطر المصرفية.	4.05	0.69	63.8	1	موافق
2	تعتمد إدارة المخاطر في المصرف على سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة.	3.89	0.64	79.3	5	موافق
3	يتم تحديد المخاطر المصرفية بشكل دوري ومنهجي.	83.7	0.75	67.2	9	موافق
4	تسهم إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المالية المحتملة.	3.66	0.74	50.0	12	موافق
5	تستخدم الإدارة نماذج كمية حديثة في قياس المخاطر.	3.81	0.69	65.5	8	موافق
6	يولي المصرف اهتمامًا كبيرًا بإدارة المخاطر الائتمانية.	3.67	0.80	41.4	10	موافق
7	يتم تقييم مخاطر السيولة بانتظام داخل المصرف.	3.91	0.68	77.6	4	موافق
8	توجد إجراءات واضحة لإدارة المخاطر التشغيلية.	3.97	0.77	55.2	2	موافق
9	يتم التعامل بفعالية مع مخاطر السوق (أسعار الفائدة، الصرف).	3.72	0.89	56.9	10	موافق
10	يلتزم المصرف بإدارة مخاطر الامتثال للقوانين والتعليمات الرقابية.	3.69	0.86	46.6	11	موافق
11	تلتزم إدارة المصرف بتعليمات المصرف المركزي والجهات الرقابية	3.84	0.67	63.8	7	موافق
12	ساهمت متطلبات الرقابة المصرفية في تطوير إدارة المخاطر بالمصرف.	3.93	0.64	63.8	3	موافق
13	ساعدت اتفاقيات بازل في تحسين أساليب قياس المخاطر المصرفية مما يساهم في تعزيز الاستقرار في قطاع المصرفي.	3.91	0.75	62.1	4	موافق
14	تواجه إدارة المخاطر المصرفية تحديات تتعلق بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.	3.86	0.71	63.8	6	موافق
المتوسط العام		3.828				
الانحراف المعياري		0.353				

يتضح من مراجعة البيانات الواردة في الجدول رقم (8) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا تطور إدارة المخاطر المصرفية الليبية في ضوء متطلبات الرقابة المصرفية بلغ 3.83، وانحراف معياري قدره 0.35%. وهذا يعني أن عينة الدراسة تتفق مع تطبيق هذا المبدأ. كما يتضح من الجدول، فإن العناصر التي تقيس محور تطور المصارف التجارية الليبية فيما يتعلق بمتطلبات إدارة المخاطر جاءت بالترتيب التنازلي التالي:

- جاءت فقرة "يمتلك المصرف قسمًا مستقلًا لإدارة المخاطر المصرفية" على المركز الأول بمتوسط حسابي قدره 4.05، وانحراف معياري قدره 0.69، ووزن نسبي قدره 63.8%. وبناءً على المتوسط المرجح، تعتبر هذه الفقرة هي في درجة الموافقة.
- بينما جاءت فقرة "هناك إجراءات واضحة لإدارة المخاطر التشغيلية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.97، وانحراف معياري 0.77، ووزن نسبي 77.6٪، وفقا للمتوسط المرجح، فإن هذا الفقرة يأتي في درجة الموافقة.
- وجاءت الفقرة "ساهمت متطلبات الرقابة المصرفية في تطوير إدارة المخاطر في المصرف" في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي قدره 3.93، وانحراف معياري قدره 0.64، ووزن نسبي قدره 63.8%. وبناءً على المتوسط المرجح، تعتبر هذه الفقرة في درجة الموافقة.
- حازت الفقرتان "ساعدت اتفاقيات بازل في تحسين أساليب قياس المخاطر المصرفية، مما يساهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي" و"يتم تقييم مخاطر السيولة بانتظام داخل المصرف" على المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي قدره 3.91، وانحراف معياري قدره 0.68، ووزن نسبي قدره 77.6%. وبناءً على المتوسط المرجح، تصنف هذه الفقرة ضمن درجة الموافقة.
- كما جاءت الفقرة "تستند إدارة المخاطر في المصرف على سياسات وإجراءات مكتوبة واضحة" في المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي قدره 3.89، وانحراف معياري قدره 0.64، ووزن نسبي قدره 79.2%. وبناءً على المتوسط المرجح، تصنف هذه الفقرة ضمن درجة الموافقة.
- جاءت الفقرة "إدارة المخاطر المصرفية تواجه تحديات تتعلق بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية" في المرتبة السادسة، بمتوسط

حسابي قدره 3.86، وانحراف معياري قدره 0.71، ووزن نسبي قدره 63.8%. وبناءً على المتوسط المرجح، تصنف هذه الفقرة ضمن درجة الموافقة.

11. التحليل الاستدلالي

من خلال مراجعة القسم السابق، توصلت الدراسة إلى نتائج أولية. إلا أن هذه النتائج مبدئية ولا ترقى إلى مستوى التعميم. لذا، يهدف هذا القسم إلى التوصل إلى نتائج أكثر قابلية للتعميم باستخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة. وقد استخدمت اختبارات الإحصاء الاستدلالي، ولتحقيق هذا الهدف، صيغت الفرضيتان التاليان:

12. الفرضية الدراسة الرئيسية

تعد فرضيات الدراسة ضرورية لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وتفسير الظواهر المدروسة بشكل منهجي، وعادة ما تصاغ على شكل جمل خبرية واضحة وموجزة، وقد تمت صياغتها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة المصرفية وتطور إدارة المخاطر المصرفية.

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة المصرفية وتطور إدارة المخاطر المصرفية.

لاختبار هاتين الفرضيتين، اعتمدت الدراسة على اختبار T لعينة واحدة (One sample T Test)، نظراً لأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وكان تباين المجتمع غير معلوم. وبناءً على ذلك، تم اختبار الفرضيتين، وكانت النتائج كالتالي:

يبين الجدول (9) أن متوسط استجابة عينة الدراسة لمتطلبات الرقابة المصرفية بلغ 3.83، بانحراف معياري قدره 0.353. وكانت قيمة t المحسوبة 17.87، وقيمة الاحتمالية الإحصائية المقابلة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة البالغ 0.025 لتطبيق متطلبات إدارة المخاطر. لذا، فإن القرار الإحصائي هو رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن غالبية المشاركين يوافقون، إلى حد ما، على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة المصرفية وتطور إدارة المخاطر المصرفية.

يبين الجدول رقم (9) أن متوسط استجابة عينة الدراسة لمتطلبات الرقابة المصرفية بلغ 3.83 بانحراف معياري قدره 0.353، وأن قيمة (t) المحسوبة كانت 17.87، وقيمة الاحتمالية الإحصائية المقابلة كانت 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.025 في تطبيق متطلبات إدارة المخاطر. وبناءً على ذلك، فإن القرار الإحصائي هو رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن غالبية المشاركين يتفقون، بدرجة اتفاق معينة، على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة المصرفية وتطور إدارة المخاطر المصرفية.

جدول 9. نتائج اختبار (t) للعينة واحدة للفرض الأول لمبادئ إدارة المخاطر

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (t)	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
متطلبات إدارة المخاطر	32	3.83	0.35	57	17.87	0.000	رفض فرض العدم

13. النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية في ضوء متطلبات إدارة الرقابة المصرفية. ولتحقيق هذا الهدف، تم استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، ثم تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها تدعم موضوع الدراسة. وتعد هذه الدراسة مرجعاً قيماً لتعميق فهم تطور الرقابة المالية والتحكم في المخاطر في ليبيا، فضلاً عن صياغة سياسات إشرافية أكثر فعالية.

ومن خلال الدراسة التي أجريت حول مدى تطور إدارة المخاطر المصرفية في ضوء متطلبات الرقابة المصرفية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المصارف التجارية الليبية لديها إدارات مستقلة لإدارة المخاطر المصرفية.
- توجد لدى المصارف التجارية الليبية إجراءات واضحة لإدارة المخاطر التشغيلية.
- تلتزم المصارف التجارية الليبية بإدارة مخاطر الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية.
- المصارف التجارية الليبية تمتلك أنظمة معلومات كافية لقياس وتقييم وإعداد التقارير عن حجم المخاطر التي تواجهها.
- تواجه إدارة المخاطر المصرفية المصارف التجارية الليبية تحديات مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.

14. التوصيات

- يجب على المصارف التجارية الليبية التركيز على تحقيق التوازن بين الابتكار المالي والحفاظ على الاستقرار.
- يجب على المصارف التجارية الليبية الالتزام بمعايير ومبادئ الرقابة المصرفية.
- ينبغي تشجيع المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة على الإفصاح بشكل أكبر عن المخاطر التي تواجهها، وتقديم حوافز أو تسهيلات للمصارف الملتزمة.
- ينبغي على المصارف التجارية الليبية تنظيم المزيد من الدورات التدريبية للعاملين في القطاع المصرفي، لا سيما في مجال إدارة المخاطر المصرفية واستخدام الأساليب الحديثة.

15. قائمة المراجع

- إبراهيم عبد الله، (2021)، الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 75، ص: 145-122.
- أحمد، ام سلمة الحسن (2003). المخاطر المصرفية"، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- أميرة بن مخلوف (2016). آليات الحوكمة إدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي. أطروحة دكتوراه. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي. الجزائر.
- اميرة، طهير (2017). ادارة المخاطر في المصارف التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.
- الوزير، اوصغير (2018). دراسة اتجاهات المصرف المركزي في تطبيق لجنة بازل وأثارها على المصارف التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، الجمهورية الجزائرية.
- الزعاوي، تهناني محمود محمد (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير، الجامعة غزة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الصالح، صبيحي محميد وكريم، دالان محمد (2018). إدارة المخاطر والأداء المالي في القطاع المصرفي وفقا لمقررات بازل 1، 2، 3. جامعة صلاح الدين، العراق، ص: 180-46.
- الشركسي، مريم مصطفى (2024)، صعوبات إدارة مخاطر الائتمان في تطبيق اتفاقيات ومبادئ لجنة بازل، مجلة اكااديمية الدارسات العليا-بنغازي، العدد 13، ص: 440-415.
- بدر الدين فرج العشيبى، نادية الوكيل (2023). مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية، مجلة جامعته بنغازي، مجلد 36، العدد 1، ص: 59-47.
- بوبكر، عيد أحمد؛ الرفاعي، غالب عوض؛ القاضي، محمد بدوي (2007). استراتيجية ادارة المخاطر المالية في المصارف، العدد 22، ص: ص:
- عبد الرحمن البجراح، إيكافوزية، محمد غزالي (2021). الرقابة الشرعية في تطوير المصارف الإسلامي، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد 8، العدد 1، ص: 266-259.
- عبد القادر، هيثم محمد (2018). السياسات المصرفية للبنوك في ظل مخاطر الائتمان والسيولة، أطروحة دكتوراه، مصر.
- علي، بن معمر؛ عمير، الجبلاني (2020). معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 1، ص: 137-124.
- علي، جبران علي (2010). تأثير ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على التدفق النقدي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 21، ص: 114-89.
- محمد، عقيل (2022). أثر الرقابة المصرفية في الرفع من أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات في المال والاعمال، العدد 14، ص: 226-201.
- محمد، عمر السر؛ جبرة، عاصم حسن محمد؛ عبد الرحمن، محمد اسحاق (2020). أثر كفاءة إدارة المخاطر في منح الائتمان، مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 10، ص: 95-74.
- مصباح، حمدي محمد حمدي. (2018). واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها. رسالة ماجستير. جامعة غزة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مفتاح صالح، معارفي فريدة، (2007). إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة الي المؤتمر العلمي الدوالي السنوي السابع، كلية الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.
- ناجي، أحمد فريد (2015). تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، ص: 376-356.
- نجار، حياة (2014/2013). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجمهورية الجزائرية.
- نور الهدي عبد الكاظم، راضي (2019). أساليب الرقابة المصرفية، مجلة بحوث الشرط الأوسط، المجلد 7، العدد 52، ص: 10.21608/MERCJ.2019.68688، 446-411
- Arora, D., & Agarwal, R. (2009) Banking Risk Management in India and RBI Supervision. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1446264>; <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1446264>
- Cai, F. (2024). Research on the Evolution Mode and Risk Control of Financial Supervision System. Information Systems and Economics, 5, 67-73. DOI: <http://dx.doi.org/10.23977/infse.2024.050109>.
- Colombini, F. (2015). Risk, regulation, supervision and crises in the European Banking Union. Law and Economics Yearly Review, 4(2): 236–273.
- Tamura, K, (2005). Challenges to Japanese Compliance with the Basel Capital Accord Journal of FINANCIAL Regulation and Compliance, 13(2): 23-32, DOI: 10.1080/2329194X.2005.11045208
- Holomozenko, V., & Stasiuk, Y. (2024). Risk in management decisions of the modern organization and methods of management of this risk. Challenges and Issues of Modern Science, 2, 377-381, <https://cims.fti.dp.ua/j/article/view/151>